



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation

2010/11/27

اقتصاد كفاء.. ثمن أقل للاستقرار

عبد الحليم فضل الله

يبدو الاقتصاد اللبناني وكأنه مستسلم لقدره جديد: الانغماس في لعبة التمويل الزائد؛ وهذه تبعية أخرى ننقاد إليها دون تردد، مع أننا نعي دورها في رفع ثمن شراء الاستقرار، وزيادة الأعباء التي لا طائل منها. صحيح أن مكاسب القطاع المالي تعزز الثقة، إلا أنها تجعل عتبات الأمان أكثر ارتفاعاً من ذي قبل، وهي عتبات يؤدي التراجع عنها إلى رفع منسوب القلق وزيادة إمكانية التعرض للمتعاب. فلو تدنى نمو الودائع فجأة، ونشأ عن ذلك تراجع احتياطات المصرف المركزي إلى ما كانت عليه قبل عامين (أي أقل من الآن بحوالي 12 مليار \$)، فقد يهز ذلك، التوازن الحرج الذي صار مرهوناً لفائض السيولة، مع العلم أنّ مقداراً أقل بكثير من الاحتياطات، أدى في الأعوام الماضية الوظيفة الأساسية المراد تحقيقها الآن، أي: دعم الليرة وتغطية العجز، والتحوط من تطورات ميدانية وسياسية غير متوقعة.

في فترة ما بعد الحرب الأهلية نشأت تبعية غير مسبقة لمعادلة استقرار أحادية البعد اختزلها تثبيت النقد، قبل ان تتصدر مشكلة الدين العام، و تصير الأولوية بعد ذلك الحفاظ على الزخم الحالي لتدفق الودائع والأموال، ما يُرى فيه وسيلة لا غنى عنها للحفاظ على الثقة. وبمراكمة سياسات فوق سياسات، وإجراءات فوق أخرى، ترتفع باطراد كلفة تشغيل هذه الآلية المراد منها صيانة الاستقرار بالاعتماد على الطريقتين المالي والنقدي وحدهما. لكن ذلك لا يمكن ان يستمر على المنوال نفسه، فالكلفة ستقع في نهاية المطاف على الاقتصاد الحقيقي، و الأخير لن يستطيع من تأدية الثمن إلا في حالة واحدة: تحقيق نمو في الناتج أعلى من الزيادة السنوية في كلفة الأرصدة غير الموظفة.

التبعية المتصاعدة للتمويل الخارجي، ليست سوى هروب من الرد على السؤال المحوري: كيف نبني اقتصاداً نامياً، بوسعه التعامل مع الأزمات في ظروف متغيرة، ومن دون الدخول في حلقات مقلقة؟ الإجابة تكمن باختصار في معالجة نقص الكفاءة التي يُعوض عن غيابها باجتذاب المزيد والمزيد من السيولة المكلفة. وهذا ما يمكن البدء به من كسر الظواهر النمطية التي وقع الاقتصاد حبيساً لها فأثرت سلباً على إنتاجيته وتنافسيته.

أول تلك الظواهر التي ينبغي تخطيها لتجاوز أزمة الكفاءة، هو ضعف العلاقة بين الإنتاج و الاستهلاك. فالقوة الشرائية للأسر اللبنانية لا ترتبط بالدخل الناشئ عن المشاركة في عمليات الإنتاج، بقدر ارتباطها بمجموع الدفعات النقدية التي تتلقاها بانتظام، و تتحكم باتجاهات الإنفاق. وهذا يعني ان ضعف الإنتاجية لن

يؤدي بالضرورة إلى الحرمان والفقر، طالما أن التحويلات الخارجية والداخلية مضمونة ومنظمة على غرار الدخل.

القدرة على الإنفاق ترتبط أيضاً بمدى النفاذ إلى أسواق الائتمان، المكرسة في لبنان لتغذية الاستهلاك العام والخاص و تمويل القطاع العقاري إلى جانب عدد محدود من المؤسسات الكبيرة المحظوظة (القروض المخصصة للاستهلاك الفردي والإنفاق الجاري العمومي تعادل تقريباً مجموع الناتج المحلي). أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتتراوح حصتها ما بين 3% و 5% فقط من مجموع التسليفات المصرفية، مع أنها تمثل 95% من المؤسسات الناشطة، وتستوعب ثلاثة أرباع العاملين في القطاع الخاص. علماً أن ما نالته من قروض استخدم لتغطية العجز في ميزانياتها التشغيلية، أكثر بكثير مما استخدم لتكوين الرأسمال الثابت.

هناك أيضاً ظاهرة الارتهان لنوعين من الأنشطة المحببة للإنتاجية، الاحتكار من جهة والأنشطة الهامشية من جهة ثانية. فالممارسات الاحتكارية التي تسيطر على حوالي ستين من أسواق السلع والخدمات في لبنان، بوسعها أن تزيد القيم المضافة الخاصة بها دون زيادة الفعالية، أما القطاع العشوائي غير المنظم الذي يضم 36% من مجموع المؤسسات العاملة ويساهم في 30% من الناتج، فيعاني من قصور بنيوي ولا توليه الدولة أي اهتمام.

يضاف إلى ذلك ظاهرة الاستخدام الناقص للموارد. فالاستثمار في لبنان خسر ثلث حصته من الناتج بين عامي 1996 و 2004، وتدنت نسبته قياساً إلى الموارد المصرفية من 19.2% إلى 7.25% في الفترة عينها. وقد حصل ارتفاع ملموس في الاستثمارات الخارجية المباشرة في السنوات الثلاث الأخيرة، لكن معظمها اتجه نحو المضاربة في القطاع العقاري. ففي عام 2008 مثلاً احتل لبنان المرتبة الثانية على صعيد الحصة من الاستثمارات العربية البينية المباشرة، إلا أن 60% من هذه الاستثمارات كانت من نصيب القطاع العقاري في مقابل 14% للسياحة و 4.5% فقط للزراعة والصناعة مجتمعين. وينطبق الأمر نفسه على الرأسمال البشري، حيث وسعت الهجرة الفارق بين كلفة تكوين هذا الرأسمال والعوائد الاقتصادية المتأتية من استخدامه. وفيما يسجل لبنان معدلاً مرتفعاً في مؤشر رصيد الرأسمال البشري وتدفعه، فإن مؤشر استفادته من هذا الرأسمال تقل من المعدل العام. لقد ساعدت تحويلات اللبنانيين المهاجرين على تغطية العجز في ميزان المعاملات الجارية، وردم الفجوة بين الاستهلاك والدخل، لكن حصيلتها الإجمالية كانت

خفضاً في المخزون الوطني للرأسمال بشقيه المادي والبشري، حيث لم تتم الاستفادة من مردود الهجرة لزيادة الرأسمال المادي المقيم، و كان من الممكن تلافي ذلك لو اتبعت إستراتيجية أخرى تقوم على التعامل مع التدفقات الآتية من الخارج بالطريقة التي تتعامل فيها الدول النفطية مع الربيع النفطي، حيث تقتطع حصة كبيرة منها للتجهيز والتنمية.

خط الانطلاق الجديد، هو إذاً من تحقيق التوازن بين نمو الاقتصاد الحقيقي وتضخم الاقتصاد المالي، ولا ضير في هذا السبيل من اعتماد دعم مباشر ذكي ومدروس، يستمر إلى حين تنقية الأسواق من الشوائب التي خلفتها السياسات الخاطئة، ومنحت الأنشطة الأقل إنتاجية جاذبية غير مستحقة.